30

المشاركة السياسية للمرأة المصرية في ضوء التحديات المجتمعية

Political Participation of Egyptian Women in Light of Societal Challenges

م.م سجى عادل علي

الجامعة العراقية/كلية التربية للبنات

الملخص: تحظى قضية المشاركة السياسية للمرأة بأهمية كبيرة في العقود الأخيرة بعالمنا العربي، فالمرأة لازالت تشكل الجوهر الأساسي لعملية التغيير الإيجابي، فهي جزء لا يتجزأ من المجتمع فقد شاركت عبر العصـــور القديمة والحديثة إلى جانب الرجل في بناء المجتمعات في جميع المجالات الاجتماعي، الســياســي، الاقتصــادي، الثقافي.فالتغيير والتقدم الإيجابي يبقى مرهون بتقدم المرأة ومدى مســاهمتها وتمكنها من القيام بأدوارها المتعددة في المجتمع فهي تشــغل النواة الأولى للأســرة من خلال القيام بدور الزوجة وتربية الأطفال وأعداد الجيل القادم، ومع تطور الظروف الاجتماعية أصـــبح من غير الممكن إلغاء دور المرأة أو تجاهله فهي شريكة الرجل في تحمل المسؤولية، فضلاً عن ذلك أن تجميد دور المرأة يعني إلغاء نصـــف طاقة المجتمع، فالمرأة هي نصـــف المجتمع وبالتالي ينبغي العمل على حل جميع الصـعوبات التي تواجهها لتعزيز دورها الاجتماعي كالتقاليد، الأعراف، القوانين، الأنظمة المجتمعية التي تعمل على إلغاء دور المرأة وتفرض تبعية الرجل، وعلى الرغم من أن ملف مشــاركة المرأة المصــرية قد مر بالعديد من التغيرات والتحولات على مدى مراحل مختلفة ألا أن هذا الملف مازال بحاجة إلى العديد من المعالجات. **الكلمات المفتاحية** 1. المرأة المصـرية 2. التشـريعات والقوانين 3. المجتمع المصـري 4. التحديات والمعوقات

Summary

The issue of women's political participation has gained great importance in recent decades in our Arab world. Women still constitute the basic essence of the process of positive change. They are an integral part of society. They have participated throughout ancient and modern times alongside men in building societies in all social, political, economic, and cultural fields. . Positive change and progress remain dependent on the progress of women and the extent of their contribution and ability to carry out their multiple roles in society. They occupy the first nucleus of the family by playing the role of the wife, raising children, and preparing the next generation. With the development of social conditions, it has become impossible to abolish the role of women or ignore it, as they are men's partner in bearing the burden. Responsibility. In addition, freezing the role of women means eliminating half of society's energy. Women are half of society and therefore work should be done to solve all the difficulties they face to enhance their social role, such as traditions, customs, laws, and societal systems that work to eliminate the role of women and impose subordination to men. Although the file of Egyptian women's participation has gone through many changes and transformations over various stages, this file still needs many treatments.

Key Words

1. Egyptian women 2. Legislation and laws 3. Egyptian society 4. Challenges and obstacles.

المقدمة

لا تزال المرأة المصرية تلعب دوراً محورياً في الحاضر والمستقبل، فضلاً عن ذلك أن الإهتمام بسمو مكانة المرأة في المجتمع يعمل على تحسين انعكاس الصورة الدولية للاهتمام بالمرأة وتعد مشاركتها السياسية أحدى أبرز مظاهر الديمقراطية، لذا يجب العمل على تقوية وتعزيز الحضور النسوي المصري في المشاريع التنموية المتنوعة على مستويات مختلفة،علاوة على الارتقاء بمكانة المرأة الاجتماعية، مما يسهم في تقليل التحديات التي تواجهها لأداء مهامها وتوظف طاقاتها الابداعية والانتاجية في بناء الوطن والمجتمع المصري، وهذا الأمر يفرض عدداً من المتطلبات يأتي في مقدمتها إستخدام الدور الأعلامي لتقديم صورة أيجابية عن تاريخ المرأة المصرية ودورها الفاعل في المجتمع، وأعداد البرامج التنموية التي تعمل على القضاء على الصورة النمطية المرسومة عن المرأة والعمل على تحرير ها من القيود التي فرضها المجتمع الأبوي من خلال رفع ثقة المجتمع المصري بقدرات وأمكانيات المرأة وقدرتها على تولي مناصب مختلفة من خلال تركيز الضوء على نماذج المرأة المصرية الناجحة، والعمل على وضع برامج أعداد وتهيئة المرأة لتولي المناصب والقيادات، من خلال مناهج تعليمية تشجع المشاركة السياسية للمرأة، من خلال وضع استراتيجية شاملة لتغير أوضاع المجتمع المصري، فعلى الرغم من التشريعات والقوانين التي أطلقتها الدساتير المصرية في أزمنة مختلفة الا أن العديد من هذه القوانين لا تزال معطلة ولا يتم الأخذ بها الإ في حالات قليلة ومازال دور المرأة المصرية مهمشاً، أذ أن هذه المسألة لم تتم معالجتها بشكل جدي على كافة المستويات من ناحية المؤسسات الحكومية، الاحزاب السياسية، في كافة أنحاء العالم العربي عامة ومصر بصفة خاصة، وذلك طبقاً للواقع الاجتماعي الذي تفرضه المتغيرات المختلفة.

إشكالية الدراسة

على الرغم من الأهمية والمكانة التي تحظى بها المرأة على مستويات عدة، الإ أن المشاركة السياسية لها لازالت تحتاج الى العديد من المعالجات وعلى مستويات كثيرة فهي لاتزال تلعب دوراً هامشياً وغير محوري في بناء مجتمعاتها وعليه ستحاول هذه الدراسة البحث في هذه الإشكالية والإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. لماذا لا تحظى المرأة المصرية بمكانة محورية في مجتمعها؟
2. على الرغم من سن العديد من القوانين والتشريعات الإ أن نظرة المجتمع للمرأة لم تشهد تقدماً كبيراً في عصور مختلفة؟
3. على الرغم من أن ديننا الإسلامي قد كرم المرأة وأعلى من شأنها، الا أن المرأة لم تتخلص من الرعاية الأبوية لها؟
4. على الرغم من أن المرأة المصرية قد رافقت الرجل جنباً الى جنب في مسيرة النضال الوطني وتعرضت حقوقها الى الكثير من الانتهاكات، ألا أنها الى الوقت الحاضر لم تحظى بالمناصب القيادية التي تليق بمكانتها؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها لكي تقوم المرأة المصرية بممارسة دورها في المجتمع، فأن ذلك يتطلب متغيرات عدة تشكل كافة مستويات المجتمع يأتي في مقدمتها تحسين التشريعات الدستورية والقوانين المدنية، والسماح للمؤسسات المجتمعية بإتخاذ الأجراءات التي تضمن النهوض بالواقع المجتمعي الذي تشهده المرأة.

مناهج الدراسة:

استخدمت الدراسة مناهج عدة وذلك لتناول موضوع الدراسة بما يمكننا من الاطلاع على كافة المتغيرات فقد تم استخدام المنهج التاريخي لدراسة المسار التاريخي التي مرت بها حالة الدراسة، وتم استخدام المنهج الوصفي وذلك من أجل معرفة المتغيرات والتطورات التي شهدتها الحالة

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مطالب، فقد تناول المحور الأول مفهوم المشاركة السياسية، في حين عرض المحور الثاني التطور التاريخي لمكانة المرأة المصرية عبر العصور فضلاً عن التغيرات والتشريعات الدستورية في هذا المجال، في حين عالج المحور الثالث أهم التحديات التي تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية.

المحور الأول: مفهوم المشاركة السياسية

من تعد المشاركة السياسية للمرأة هي العصب الرئيسي للممارسات الديمقراطية وقوامها الأساسي، فمن خلال المشاركة تسمو قيم الحرية، المساواة، العدالة الاجتماعية، ومن خلالها يمكن قياس نمو النظام السياسي ومؤشراً على ديمقراطيته وعدالته[1]، ووفقاً للمبدأ الديمقراطي الذي ينص على تمتع كل شخص بجزء من السلطة السياسية التي تسمح من خلالها بالمحافظة على شخصيته السياسية وحمايتها، والواقع يثبت في الفترة السابقة أن المرأة العربية بشكل عام والمرأة المصرية بشكل خاص لم تتمكن من الحصول على نسب مناسبة وعادلة في مقاعد مجلس الشعب ومؤسسات صنع القرار، وانحصر دورها المشارك في العمل السياسي[2]. فالمشاركة السياسية بمعناها الأوسع تعنى بالمساهمة في اتخاذ قرارات الحياة، أي المشاركة في تحديد مسار التنمية التي هي عبارة عن عملية مستمرة يشارك فيها كل إنسان سواء أدرك ذلك أم لا، ومن خلال هذا الإدراك يتحقق التأثير الايجابي نحو الأهداف المجتمعية، فالمشاركة السياسية للمرأة لا تقتصر على التمثيل البرلماني فحسب، أو الانتخابات والترشيح، بل يشمل كل القرارات التي يتم اتخاذها في المجتمع[3].

ومفهوم المشاركة (Participation) يستخدم بمعنى المساهمة أو المشاركة، ومفهوم (Participate) يعني أن يشارك أو يساهم ومن خلال مصطلح الـ Participant يشير إلى معنى مشارك أو مُشترك. ومن خلال هذا المفهوم فالمشاركة تعني منح كل المشاركين من المواطنين من أفراد المجتمع فرص متكافئة لكي يقرروا لأنفسهم مواجهة حل مشكلاتهم كما يمنح للمواطنين الحق في صياغة شكل ونوعية الظروف السياسية والاجتماعية التي يحب تحت ظلها، وهذا يشمل تحديد الأهداف العامة التي تتعلق بحياتهم المشتركة خلال مجتمع معين، فهي من خلال هذه الصورة تأخذ معنى إيجابي حتى بالنسبة للنظم السياسية التي تقوم على حزب واحد، فضلاً عن ذلك أن مفهوم المشاركة غالباً ما يستخدم ليشير إلى المساندة الشعبية للحكومات المؤثرة في مجال قيادتها وأدارتها للعمل السياسي[4]، ولمفهوم المشاركة السياسية نشاطات متعددة تختلف فيما بينها بتدرجات متنوعة من حيث الطبيعة والجهد اللازم لعملها في الحياة السياسية للمجتمع، فهي تجعل الفرد أكثر اتصالاً في الحياة العامة والسياسية خاصة لاسيما فيما يتعلق بشؤون الدولة ونشاط الحكومة، وعلى الرغم من تعدد وتنوع المفاهيم التي المرتبطة بالمشاركة السياسية ألا أنها تشير إلى مساهمة المواطنين بأشكال متعددة ومختلفة في عملية صنع القرار السياسي، فأن المشاركة السياسية من خلال هذا المعنى تشير إلى حرص الفرد على أداء دور في الحياة السياسية لمجتمعه والمشاركة

بالأساليب والوسائل من أجل تحقيق أهدافه من خلال القيام بكافة الأنشطة الإدارية التي يستطيع المواطن من خلالها الوصول إلى أهدافه[5].

أصبحت ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة المصرية واحدة من القضايا المعاصرة التي تفرض نفسها في الوقت الراهن، وذلك من خلال النظر الى واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية في صنع القرار واستخدام حقوقها السياسية على مستويات التصويت الانتخابي، يتضح عدم تناسب ذلك لحجم مشاركة المرأة المصرية في عملية التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى كونه لا يتناسب مع حجم ما تمثله المرأة في المجتمع من أجمالي مجموع السكان، وعند مقارنة واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع مثيلاتها على مستويات الدول العربية والأفريقية والأسيوية وأمريكا الجنوبية وبعض بلدان الخليج العربي التي تتشارك إلى حد بعيد في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ذلك أن عدم ملائمة حجم المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع دورها التاريخي في حركة النهضة والتنوير على المستوى العربي والأفريقي، ويتضح من خلال مراجعة الاتفاقيات والتشريعات الدولية ذات الصلة بالحقوق السياسية للمرأة، أن هذه التشريعات والاتفاقيات جاءت تطالب الدول التي ضمن هذه الاتفاقية ومنها مصر بضرورة اتخاذ التدابير والقرارات التي تشمل تمثيلاً ملائماً للمرأة في المجالس النيابية ومواقع اتخاذ القرار، بالإضافة إلى سد الفجوة بين الذكور والإناث في أماكن صنع القرار، السياسة العامة، والسياسات التنفيذية والقضائية، وعلى الرغم من أن الدساتير المصرية والقرارات المكملة لها في مجال ممارسة الحقوق السياسية لاسيما دستوري 1956-1971م تتساوى فيه الرجل والمرأة في مجال ممارسة الحقوق السياسية، ألا أن هذه المساواة أصبحت نظرية إلى حد ما في ضوء تنوع التحديات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية والتي منعت من المشاركة الفعالة للمرأة المصرية في الحياة السياسية، وعلى الرغم من التعديلات الدستورية الاخيرة في شهر أبريل/ نيسان عام 2007م عكست في أثارها فاعلية الدولة في تفعيل مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية، ألا أن ذلك يندرج ضمن مجموعة خطوات مهمة ينبغي الأخذ بها عند الحديث عن تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فالعقبات الثقافية والمجتمعية وما يحيط بها من ثقافة تقليدية موروثة تنتشر بين أوساط الرأي العام بشأن مساهمة المرأة في الحياة السياسية، ونمط الأدوار بين الرجل والمرأة، فضلاً عن الصورة الذهنية للمرأة عن نفسها، جميعهاً تقف عائقاً امام المشاركة الفعالة للمرأة

المصرية في الحياة السياسية على اختلاف الأبعاد والمستويات، بالإضافة إلى مراكز إتخاذ القرارات[6].

المحور الثاني: التطور التاريخي للمشاركة السياسية للمرأة المصرية في الحياة السياسية

ترتبط النهضة النسائية بقضايا مجتمعية طرحتها ضرورة التقدم، ويعتبر عصر محمد علي هو أول العصور التي شهدت بدايات النهضة الحقيقية للمرأة المصرية، وذلك من خلال التفكير بتعليم المرأة عبر إنشائه لمدرسة الممرضات عام 1832م التي عبرت عن النواة الأولى لخروج المرأة المصرية إلى العمل والمشاركة في الحياة[7]، وفي أوائل القرن العشرين قامت مجموعة من النساء المصريات بتأسيس أول تنظيم حكومي للخدمات ليكون بمثابة الإعلان عن مشاركة أوسع للمرأة المصرية للعمل العام، وقد برز دور المرأة المصرية بشكل واضح في القضايا الوطنية إذ كانت النساء في مقدمة الجماهير المشاركة في ثورة 1919م، فقد ارتبطت هذه المشاركة بثورة المرأة المصرية على التقاليد والأعراف، وخلال هذا الوقت نشطت الحركة النسائية نشاطاً كبيراً من خلال مظهرين: الأول تمثل بالظهور المباشر، في المظاهرات والمسيرات النسوية التي خرجت تنادي بسقوط الاستعمار والحياة المستقلة لمصر، فضلاً عن المشاركة في المظاهرات مع الرجال والتعاون مع الحركة الثورية لنقل العمليات السرية والمنشورات، مع الاهتمام بعلاج الجرحى، أما الشكل الغير مباشر، فقد تمثل من خلال قيام المرأة في تشجيع الزوج، الأب، الأخ، أو العامة من الناس المشاركين في المعركة للاستمرار بالحماس نفسه[8]، وتمكنت المرأة المصرية من الحصول على حق التصويت والترشح لعضوية البرلمان بحسب دستور 1956م[9]، فقد تم العمل على تمكن المرأة سياسياً من خلال تحقيق ذاتها وتعزيز قدرتها على المشاركة بالحياة السياسية، كالاشتراك بالنقابات المهنية، التمثيل البرلماني، الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار، ورسم السياسات العامة، من خلال تبني تشريعات وإجراءات دستورية وقانونية تعمل على القضاء على كل الممارسات التي من شأنها تهميش وإقصاء المرأة عن العمل السياسي[10]، وأجريت انتخابات عام 1957م وفازت عضوتان، ومنذ هذا التاريخ وتمثيل النساء في البرلمان يتراوح بين ارتفاع وانخفاض، وأرتبط ارتفاع نسبة تمثيل النساء في البرلمان بتطبيق آلية التمييز الإيجابي، التي شكلت معايير مختلفة في تخصيص المقاعد للنساء، ومن ثم طبقت مصر في عام 1979م نظام تخصيص المقاعد للنساء (كوتا)، فتم تعديل قانون الانتخاب رقم (38) لعام 1972م، بالقانون رقم (21) لعام 1979م،

ووفقاً لذلك تم تخصيص30 مقعد من مقاعد مجلس الشعب للنساء، أي بواقع مقعد على الأقل لكل محافظة. وترتب على هذا التخصيص شهد برلمان 1979م ارتفاع في نسبة تمثيل المرأة، أذ تمكنت المرأة المصرية من الحصول على 35مقعد من أصل392 مقعد، وحصلت النساء في الانتخابات التالية عام 1984م على 36مقعدا من أصل 448 مقعد من مقاعد البرلمان 1979 ارتفاع في نسبة تمثيل المرأة، وتم في عام 1986م إصدار قرار المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم21لعام 1979م، باعتبار أنه يخل بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وبناء على ذلك الحكم تم إلغاء المقاعد المخصصة للمرأة داخل البرلمان، وترتب على ذلك القرار تراجع كبير لتمثيل النساء في الدورات البرلمانية التالية[11].

ولقد مثل الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة في هذه الفترة وعي المجتمع المصري لذاته وحضارته، فالمشاركة السياسية للمرأة تمثل ظاهرة حضارية بقدر ما هي ظاهرة سياسية، فعندما يصل المجتمع إلى مرحلة معينة من الرقي والتقدم تصبح المشاركة السياسية للمرأة من القضايا الأساسية، فهذه المشاركة تؤدي إلى تعزيز ثقة المرأة بنفسها ، وبالتالي هي نتيجة طبيعية لجعل المرأة تنخرط بالمجتمع والعمل السياسي[12].

وفي العام1990م تم إصدار قانون رقم (201) الذي أقر نظام الانتخاب الفردي وألغى نظام شرط الانتخاب بالقائمة الحزبية مما ترتب عليه إلغاء جميع المميزات التي تمتعت بها المرأة المصرية منذ عام 1979م، وبالتالي لم تحصل المرأة على حقها في مقاعد مخصصة أو في القوائم الحزبية، الأمر الذي برز بدوره السلبي على المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في مجلس الشعب خلال الفترة الممتدة من 13نوفمبر/تشرين الثاني عام 1990م إلى 13ديسمبر/كانون الأول عام 1995م، فقد تم تمثيل المرأة من خلال 7عضوات تم انتخابهم، علاوةً عن ثلاث عضوات تم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية، إما بالنسبة للفترة الممتدة من عام 1995 إلى عام 2000م فحال المرأة لم يتغير كثيراً فقد حظيت المرأة بخمسة مقاعد فقط، بالإضافة إلى تعيين أربع عضوات بقرار من رئيس الجمهورية[13]، لم تكن مصر من ضمن الدول التي حازت على مشاركة سياسية كبيرة للمرأة، ففي دراسة للإتحاد البرلماني الدولي عام 2008م كشف تقرير انبثق عن وضع النساء في 1188 دولة في العالم، جاءت مصر في المركز 134بما يتعلق بمشاركة النساء في البرلمان، أي بما يعادل 2% فقط، بالمقابل نجد أن كل من رواند، السودان، وكوبا في المراتب الاولى والثانية

والثالثة على التوالي، كما يؤكد المنتدى الاقتصادي العالمي أيضاً في تقاريره على تدني أوضاع المرأة المصرية، فقد وصلت النساء في مصر على مستويات التمكين السياسي الى المرتبة 124 من أصل 130 دولة من بين الدول التي تناولها، ونالت مصر المرتبة 122من حيث وضع المرأة المصرية في البرلمان[14]، أما بالنسبة الى عام 2009م تم العمل على تعديل أحكام قانون مجلس الشعب ليترتب عليه تخصيص (64) معقد للمرأة بمجلس الشعب ولفترة فصلين تشريعيين فقط كوسيلة لتدعيم الدور البرلماني للمرأة، وعند مقارنة القيود الانتخابية نجد أن نسب النساء المقيدات في جداول الانتخابات بنسب الرجال، نلاحظ ارتفاع نسبة النساء الى مرتين خلال الفترة الممتدة (1968–2000م) فقد تضاعفت هذه النسبة من 18% عام 1986م الى 35% عام 2000م ثم الى 38% عام 2005م واستمرت ارتفاع نسب المقيدات في جدول الانتخابات الى 40% يقابلها 60% للرجال عام 2007م[15]، وتم في عام 2007م تعديل المادة 62 لدستور 1971م التي نصت على ((أنه يجوز أن يتضمن حدا أدنى لمشاركة المرأة في المجلسين*)) ، وبناءاً عليه أقر مجلس الشعب المصري في 14يونيو/حزيران 2009م، تعديلاً قانونياً جاء فيه تخصيص للمرأة 64مقعداً برلمانياً وفقاً لما عرف بقانون الكوتا النسائية، وتم العمل على استحدثت 32 دائرة انتخابية تترشح فيها النساء فقط، وتمثل كل محافظة من المحافظات الـ29 دائرة انتخابية بحد ذاتها، ويستثنى من ذلك ثلاثة محافظات هي القاهرة، الدقهلية، وسوهاج، وذلك للكثافة السكانية العالية لهذه المحافظات إذ تم العمل على تقسيم كل منها إلى دائرتين إنتخابيتين، وتم انتخاب مرشحتان عن كل دائرة، إحداهما على الأقل شملت كلاً من العمال والفلاحين، كما تم ترك للنساء حرية الترشح في باقي الدوائر البالغ عددها 222دائرة، للتنافس على الـ444 مقعدا لمجلس الشعب من أصل 64 مقعد من المخصصين للمرأة، أدى العمل على تطبيق نظام ((الكوتا النسائية)) في انتخابات عام 2010م ،إلى وصول 62نائبة لمجلس الشعب من أصل 64مقعداً من المقاعد المخصصة للمرأة[16].

مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير في 25يناير/كانون الثاني لعام 2011م شاركت المرأة المصرية إلى جانب الرجل وعملت على اداء واجبها الوطني لتقف إلى جانب الرجل في مسيرة التغيير ، لتظهر كمثال للنموذج الوطني الذي يرغب بتحسين الأوضاع المجتمعية سياسياً، اقتصادياً، واجتماعياً وعلي الرغم من ذلك ألا أنه تم العمل على أبعاد المرأة من المشاركة بالتعديلات الدستورية التي دعا أليها المجلس العسكري في مارس/ أذار عام 2011م، لكن شاركت المرأة في

إعداد دستور عام 2012م والذي عرف على نحو أوسع بدستور الأخوان بنسبة لا تتعدى 6% من أجمالي مجموع السكان، إذ كانت أغلب المشاركات فيه من حزب الحرية والعدالة، وقد مثلت تلك النسبة استمرار التهميش للدور السياسي للمرأة والحياة العامة من خلال عكس ضيق النظرة المتكاملة لتوجه سياسي حقيقي يمثل كل فئات الشعب المصري ويعمل على دعم تمكين المرأة سياسياً بوصفها عنصراً أساسياً ذو تأثير وثقل في دعم تقدم عملية التنمية السياسية وأحداث إصلاح سياسي حقيقي عقب الثورة[17]، ومع انتخابات عام 2015م تم العمل على أعادة نظام الكوتا النسائية الذي يصب في لصالح المرأة، فقد وصلت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان المصري إلى 14.9% من أصل 596مقعداً، ويعتبر هذا التمثيل أنجاز وفرصة كبيرة إذ تنافست 681مرشحة على البرلمان للمقاعد الفردية 19مرشحة منهن فزن، بالإضافة إلى فوز 56 مرشحة ضمن القوائم الانتخابية، ومنهن 14تم تعينهن من قبل رئيس الجمهورية، الأمر الذي جعل عدد النائبات في البرلمان المصري يصل إلى 89 نائبة في عام 2015م، ويعتبر وصول هذا العدد من النائبات أمراً هاماً للتأكيد على التنوع والشمولية من جهة، وضمان الحصول على أكبر فرصة للاستماع لصوت المرأة المصرية داخل البرلمان من جهة أخرى، وعلى الرغم من قلة الأدلة التي تثبت الترابط المباشر بين زيادة تمثيل المرأة في البرلمان والدفاع بشكل مستمر عن قضايا المرأة، فمصر من بين الدول التي لا تزال تتطلع لارتفاع المشاركة النسائية في البرلمان المصري وتحسين تصنيفها الدولي بخصوص قضايا المرأة وحقوقها، وذلك يرجع لكون أن المساواة والعدالة في التمثيل السياسي لا يرتبط فقط بوضع سياسات وقوانين تراعي الجنسين، فالمشاركة المتساوية بين النساء والرجال في صنع القرارات والسياسة العامة تعد محوراً أساسياً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1981م، وتم التوقيع عليها من قبل أكثر من 179حكومة[18].

وتبعاً للتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص انعكس الاهتمام الدولي الدولي بقضايا المرأة على المستوى المحلي، فقد عملت العديد من حكومات دول العالم على سن القوانين والتشريعات التي تعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة أنشاء آليات وطنية محلية لتحقيق هذه المساواة في جميع مجلات المجتمع، فقد جاءت هذه الجهود والأليات لتعمل على تحسين الواقع الذي تعشيه النساء في المجتمعات النامية والمجتمعات العربية، وعلى

الرغم من الجهود والتغيرات التي تشهدها قضايا المرأة في هذه المجتمعات وصولاً الى انخراطها في نسيج المجتمع السياسي ومنحها كافة الحقوق التي تتكفل بأداء دورها في كافة المجالات الاقتصادية، والاجتماعية بالإضافة إلى تفعيل المشاركة النسائية في جميع المجالات، ألا أن الواقع مازال يشير إلى وجود فجوة ما بين المشاركة الفعلية ومستوى الطموحات التي عكستها هذه التشريعات والآليات[19]، وفي العام 2017م أطلقت حكومة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي **عام المرأة**، فقد أولى اهتماماً خاصاً بقضايا دعم تمكين النساء ، وصدرت إستراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030م والتي تضمنت محاور إستراتيجية عدة لتدعيم تمكين المرأة في كافة المجالات لاسيما التمكين السياسي منها، ومن ثم جاءت التعديلات الدستورية لعام 2019م التي رسخت أكبر تمكين للمرأة المصرية لدعم مشاركتها السياسية[20].

وبناءاً على ما سبق نجد عدد من النتائج لعل من أهمها[21]:

1. وجود فجوة نوعية ما بين الرجل والمرأة المصرية للمشاركة في الحياة السياسية، وذلك على كافة مستويات العمل في المجال السياسي، فنجد هذه الفجوة على مستوى المجالس المنتخبة (مجلس الشعب، الشورى، المجالس الشعبية المحلية).
2. لا يتوافق حجم تمثيل المرأة المصرية في الحياة السياسية مع حجم تمثيلها في المجتمع.
3. عدم الجدية الكافية في لجهود المبذولة لتحسين الوضع الاجتماعي للمرأة المصرية.
4. أن حجم المشاركة السياسية للمرأة المصرية لا يتوافق مع ما تتمتع به المرأة المصرية من خبرة ومؤهلات علمية متميزة لاستغلالها بكافة مجالات العمل السياسي.
5. لا يتناسب حجم المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع باقي الدول العربية كالمغرب، جيبوتي، الأردن، السودان، تونس، وهو الأمر الذي لا يتوافق مع الأهمية التاريخية للمرأة المصرية.

المحور الثالث: معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية

1. العادات والتقاليد الاجتماعية

على الرغم من ارتفاع نسب الفتيات المتعلمات في مصر ألا أن المرأة المصرية لازالت تعاني من تدني نظرة المجتمع لها وحرمانها للعديد من حقوقها الشرعية التي كفلها الدين الإسلامي والدستور[22]، أذ أن المجتمعات العربية والمجتمع المصري من بينها لازالت تنظر إلى المرأة على أنها خلقت بالأساس لتلعب دور الزوجة من حيث الخدمة في البيت وتربية الأطفال، ولم يكن

المجتمع المصري يسمح للنساء بالعمل لحاجة اقتصادية ضرورية للمجتمع أو لأسرتها، فهي تعمل خارج البيت بشرط أن ترجع إلى بيتها لتقوم بواجباتها الرئيسية تحو الزوج الأطفال، وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية قد عملت على تحسين وضع المرأة من خلال رفع شعارات الاشتراكية، ألا أن المجتمع المصري لم يجد الحلول لمشاكل النساء العاملات، وفي مقدمتها توفير الإمكانيات، والمؤسسات المجتمعية التي تعمل على تحرير المرأة من أعباء الطبخ، التنظيف، وتربية الأطفال، إذ لا يمثل توفير هذه الإمكانيات والمؤسسات أهمية لدى المجتمعات وحكامها، فضلاً عن ذلك أن المرأة المصرية لا تمثل قوة ضغط على المجتمع وساسته، للعمل على توفير هذه المؤسسات، إذ لا تزال التنظيمات النسوية مشغولة بالأعمال الخيرية، أما بالنسبة إلى التنظيمات السياسية النسوية المسمى بالاتحادات الاشتراكية فهي لم تأخذ من الاشتراكية سوى الاسم، ولا يوجد بداخلها سوى مجموعة بيروقراطية من النساء تأخذ أوامرها وقراراتها من السلطة[23].

فسيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي الذي يقوم على عادات وتقاليد تميز ما بين الرجل والمرأة، فضلاً عن استمرار التقسيم التقليدي المتوارث للأدوار، إذ تترك العادات والتقاليد أثارها في بعض الفئات خاصة الشبابية التي لازالت ترفض دخول المرأة للمجال السياسي، علاوةً عن عدم تلقي المرأة الدعم والإسناد من قبل الرجل للدخول بالحياة السياسية[24]، وبناءً على ما سبق أن ترسيخ الفجوة النوعية بما تتضمنه من موروث اجتماعي يتحكم في شكل الأدوار الاجتماعية المختلفة للرجل والنساء وما يتفرع منها من سلوكيات، ونوعية الأنشطة التي يرى المجتمع أنها مناسبة لها، فضلاً عن الثقافة السائدة في المجتمع المصري الذي يجعل من العمل السياسي بصفة خاصة والمشاركة بالعمل العام بصفة عامة ومسؤولية صنع القرارات على كافة الأصعدة والمستويات من بين الأدوار الخاصة بالرجل، إذ تبرر ذلك نتيجة للاختلافات البايولوجية بين الرجل والمرأة وهي نتيجة طبيعية من غير الممكن تغييرها، فصحيح إن الاختلافات البايولوجية بين الر جل والمرأة وما تفرضه من اختلافات لا يمكن تغييرها، ألا أنه من غير الصحيح إن تتم ترجمة هذه الاختلافات وما يرتبط بها إلى أدوار ووظائف ترتبط بقيم الإنجاز في مجال العمل بشكل عام والمشاركة السياسية بالرجال من دون النساء بصفة خاصة فهذا الدور لا يرتبط بأي خاصية بايولوجية يتميز بها الرجل دون المرأة، فالدور الاجتماعي التي يتوقعها المجتمع من النساء قد

أصبحت من أهم مصادر تحديد الفرص التي يمكن أن تتمع بها النساء في المجتمع المصري ومن أهم أسباب تقليص قدر ونوع مساهمتها في الحياة المجتمعية[25].

2. غياب القوانين المساندة للمرأة

ما تزال المرأة تعاني من التمييز والمشكلات التي تؤدي إلى عرقلة دورها الأساسي في المجتمع كطرف رئيسي في تنمية المجتمع الذي تتواجد فيه وفي ظل غياب التشريعات والقوانين التي تحمي حقوق المرأة ومع وجود ثقافة التمييز ضد المرأة التي ما زالت تتفاقم بدلاً من أن تتقلص خاصة مع زيادة عدد الفتيات المتعلمات والمثقفات، والسبب يعود في ذلك أنه في مقابل أعداد النساء اللاتي تتمتع بالمناخ الملائم للمساواة هنالك العديد من النساء اللاتي لا تتمتع ولو بجزء بسيط من هذه الحقوق ومن بينها حق التعليم[26]، فلازال المجتمع المصري من عام 2011م إلى عام 2020م يتعرض للعديد من التغيرات، إذ تعطل العمل بدستور عام 1971م الذي حرص من خلاله المشرع المصري على عدم التمييز بين الرجل والمرأة بما يتعلق بتولي المناصب القيادية وذلك من خلال الناحية النظرية، أما من الناحية الفعلية فلم يتم العمل بهذه النصوص والتشريعات وتم استخدامها للتميز ضد المرأة من خلال السماح للقضاء بإطلاق سلطة الإدارة في الترقية من اختيارها وفي تقدير كفاءة الموظف، أما من الناحية الأخرى التي شملت الولاية الأبوية التي تم استخدامها من قبل سلطة الإدارة والتي استخدمت الموروث الثقافي والاجتماعي الذي يرفض فكرة وصول المرأة للمناصب العليا والقيادية، إذ تم تبرير ذلك من خلال بعض النصوص التفسيرية التي حرمت ولاية المرأة على المجتمع الإسلامي، وذلك خلال فترة حكم الأخوان المسلمين، فقد تعالت الأصوات لأبعاد المرأة من المشهد السياسي، وهو الأمر الذي حصر مشاركة المرأة السياسية في تلك الفترة على الاداء بأصواتهن كناخبات، وأبعادهن عن عملية صنع واتخاذ القرار السياسي ألا أن هذا الوضع سرعان ما تغير بعد الثورة الشعبية لعام 2013م وتم إقرار دستور عام 2014م بعد التوافق الشعبي عليه، ثم التعديلات الدستورية عام2019م[27].

إلا أن هذه التعديلات ترتكز على تحسين التمثيل النسائي في البرلمان أو المواقع القيادية من الناحية الكمية فقط، ولم يرتكز على معالجة التحديات الحقيقة التي تواجه المرأة في البرلمان من حيث تهيئتها لتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها كصانعة قرار، وإثبات كفاءتها من خلال تطبيق إجراءات وقوانين تؤدي إلى أحداث التغيير الايجابي في البلاد، لذلك يجب أن لا يتم النظر

إلى موضوع وجود أعداد كبيرة من النساء داخل البرلمان بفضل نظام الكوتا النسائية، فعلى الرغم من أهمية هذا القانون الذي يشكل ضماناً لمستقبل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إلا أن الاعتماد على العدد الكلي من الممكن أن يؤدي إلى الاستناد إلى أرقام وحقائق مزيفة لا تعكس حقيقة التطور في واقع مشاركة المرأة السياسية، فهنالك من ينظر إلى أن هذه الأرقام تشكل فخاً كبيراً يجهض المشروع النهضوي السياسي النسوي قبل أن يخلق ويقف حجرة عثرة أمام أي مطالبة تصدر عن أي جهة لتحسين أوضاع المرأة وتوفير سبل تمكينها، إذ أن هذا العدد لم يتجاوز كونه رقماً دون فاعلية حقيقة، ومن الأهمية الإشارة إلى أن هذا التقدم العددي يؤدي إلى في أغلب الأوقات إلى فهم ضبابي ويؤثر في القدرة الموضوعية لوضع المرأة في المجتمع، ويترتب عليه أيضاً سوء قراءة لمدى تطبيق قوانين العدالة والمساواة والديمقراطية[28].

3. الأسباب الاقتصادية

تؤثر المتغيرات الاقتصادية للمجتمع المصري على المشاركة الفعالة للمرأة مقارنة مع مشاركة الرجل في الحياة السياسية وذلك يرجع إلى متغيرات عدة لهل من أبرزها[29]:

عدم تمتع الكثير من النساء بالاستقلالية المادية في أغلب الحالات، انخفاض أجور المرأة العاملة مقارنة بأجور الرجل من نفس المهنة أو الوظيفة، ارتفاع تكاليف العيش مع التطور الذي تشهدهُ الحياة كالتعليم، الصحة، والسكن، انخفاض مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل فضلاً عن انتشار البطالة في المجتمع النسوي، كما أن مستويات المعيشة تتفاوت بين الحضر والريف، وبين الفئات العمرية، وتعود هذه الاختلافات إلى العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية داخل هيكلية المجتمع المصري، فالمرأة الغير متزوجة قد تؤدي أعمال لا تؤديها المرأة المتزوجة، أو بالأحرى لا يسمح لها اجتماعياً ممارستها، فضلاً عن ذلك أن الوضع الطبقي يلعب دور أساسي في قبول العمل أو رفضه، كل تلك الأسباب ساهمت في تدني المشاركة السياسية للمرأة.

4. الأسباب الشخصية والنوعية

تتعلق هذه العوامل بالجانب الشخصي للمرأة، من حيث نظرة المرأة للمرأة الأخرى، فالمرأة على مستوى الأنتخابات النيابية، البلدية، المجالس المحلية، يلاحظ أن المرأة المصرية لا تقوم بأنتخاب النساء المرشحات ويرجع السبب في ذلك إلى عدم ثقة المرأة بالمرأة الأخرى وأن الرجل هو الأكثر كفاءة لتولي المواقع القيادية ومراكز صنع القرار[30].

فضلاً عن ذلك أن الخوف من الفشل، واعتماد المرأة على غيرها في تسيير أمورها جعلها تتخوف من الفشل عند تولي المناصب القيادية واتخاذ القرار، الأمر الذي جعلها تبتعد عن مثل هذه المناصب، كما أن التنشئة الاجتماعية التي إنعكست سلباً على المرأة مما جعلها تفقد الثقة بقدراتها على اتخاذ القرارات المصيرية والمؤثرة بالمجتمع ففي كثير من الأحيان تربى المرأة على أنها اقل أهمية واستقلالية من الرجل، أما بالنسبة إلى الأسباب النوعية فهي تتعلق بخروج المرأة المتكرر من العمل لأسباب متعددة كالزواج، تربية الأطفال، الاهتمام بالمنزل وبالتالي تضطر المرأة الى مغادرة المجتمع الوظيفي لفترة مؤقتة الأمر الذي يؤثر على خبرتها الوظيفية، ولا يمنحها القدم الكافي للتدرج في السلم الوظيفي، وبالتالي عدم حصولها على موقع قيادي[31].

5. المعوقات الإعلامية

تؤدي وسائل الاتصال دوراً جوهرياً للنهوض بواقع المرأة والارتقاء به، وذلك من خلال العمل على تطوير الخطاب الإعلامي بالمستوى الذي يسمح بزيادة وعي المرأة بدورها الحقيقي بالمجتمع وبأهمية مساهمتها الفعلية في تطوير وتنميته بيئتها، فقد بينت الدراسات التي تتعلق بواقع المرأة في مجال الأعلام بشكل عام، والصحافة المكتوبة بشكل خاص محدودية التركيز على القضايا التي تتعلق بشؤون وقضايا المرأة، فالأعلام يخصص مساحة صغيرة نسبياً للمواضيع وقضايا المرأة قياساً مع الموضوعات الأخرى، فأغلب الكتابات في الصحف والمدونات ونشرات الأخبار تفضل الاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع، أكثر من التركيز على القضايا التي تخص المرأة ومشاكلها ، فضلاً عن ذلك أن ابتعاد الأعلام عن هذه القضايا لا يسهم في تغيير الصورة النمطية عن المرأة متجاوزة إظهار مواطن القوة والتأثير لديها، فمن خلال الأعلام يجب التركيز على تهيئة وأعداد برامج تدريبية للإعلاميين والإعلاميات لتقوية وتعزيز الاهتمام بقضايا المرأة والنهوض بالمجهود الإعلامي في هذا المجال لما له من دور في التأثير على الرأي العام ونقل صورة حقيقية وخلق فهم أوسع عند المجتمع حول المرأة[32]. كما أن تجاهل البعد السياسي للمرأة في مضمون البرامج الإعلامي قد يرجع إلى تقييد حدود الحرية الإعلامية للقنوات الفضائية في المجتمعات العربية المختلفة ،فلو تمتعت هذه القنوات بحرية تناول المواضيع السياسية والديمقراطية للمرأة فأن ذلك سيكون له أبعاد متعددة في استدامة التنمية السياسية والاجتماعية[33].

6. أيديولوجية الأحزاب

وعلى مستوى مشاركة الأحزاب فأغلب الأحزاب قد تذرعت بحجة خصوصية التأطير النسائي، وبالتالي جعلت منه تأطيراً ثانوياً ملحقاً لاسيما في القرى والأرياف، واختزلت حقوق المرأة بالحقوق المدنية الأساسية دون مساهمتها بالقرارات السياسية والقرارات المهمة فهي متروكة للوجهاء والشخصيات البارزة من الذكور، لذلك فأن وجود المرأة في مثل هذه الأحزاب يكون واجهة فقط دون اتخاذ قرارات فعلية، وفي بعض الأحزاب تستثمر المرأة لتشجيع الرجال على المشاركة في الاستعراضات والمناقشات السياسية في المناسبات الحزبية أو على المواجهة المباشرة مع قوى الأمن إلى حد الاستدراج لضربها وبالتالي التسبب بفضيحة سياسية للحزب المعارض من خلال الاعتداء على كرامة المرأة[34].

7. تصحيح المفهوم الديني لدى المجتمع المصري

يرتبط بهذه القضية ضرورة تنمية فهم المرأة المصرية والمجتمع لصحيح الدين الإسلامي وسنتُه، لاسيما فيما يتعلق بقضية التمييز بين الحقوق والواجبات للمرأة في الإسلام، ورسم الصورة التسامحية والوسطية للإسلام، بالإضافة إلى العمل على تحديث الخطاب الديني والندوات بما يضمن جذب محط واهتمام المرأة المصرية، وتحظى هذه القضية بالأهمية نظراً لما يتم الترويج له من مفهوم ومبادئ خاطئة وبعيدة عن الدين الإسلامي فيما يتعلق بالمرأة على مستويات الحقوق والواجبات، فضلاً عن انتشار وتوسع بعض المفاهيم والممارسات السلبية، ونسبها بشكلها الخاطئ إلى الدين، والدين بريء منها، بالمقابل يقوم علماء الدين الإسلامي بالتأكيد على أن الدين الإسلامي قد أقر للمرأة التمتع بالحقوق الشاملة على كافة المستويات الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الأمر الذي يعد بحق تكريماً لها ولمكانتها في المجتمع ككل، ودعوة مستمرة ودائمة الى الرقي بالتعامل معها، وحفظ مكانتها[35].

ملخص البحث

لا تزال المرأة المصرية تتعرض للتمييز الاجتماعي والنوعي، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بأهميتها ومكانتها في المجتمع المصري، إذ تعدد التحديات والمعوقات التي تواجهها وعلى مستويات مختلفة فقد أثبتت التشريعات والقوانين السابقة فشلها أمام التمييز الاجتماعي الذي تعاني منه المرأة،

أذ بقى صوت المرأة المصرية غير مسموع، وكانت مشاركتها في اغلب الأحيان مهمشة وبناءاً على ما سبق فقد توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

1. لا تزال مكانة المرأة المصرية السياسية بحاجة إلى الكثير من الجهود والمحاولات للنهوض بواقعها الاجتماعي.
2. على الرغم من جود العديد من التشريعات والقوانين التي سعت لتحسين مكانة المرأة السياسية ألا أن الواقع يثبت أن هذه أن أوضاع المرأة المصرية لم تشهد الكثير من التحسن .
3. للنهوض بالمكانة السياسية للمرأة المصرية لابد من وجود خطة إستراتيجية شاملة ومتكاملة .
4. هنالك العديد من التحديات والمعوقات التي تقف أمام المرأة المصرية وعلى مستويات متعددة .
5. لابد من العمل على المرأة المصرية نفسها من أجل العمل على استعادة الثقة بنفسها والأيمان بقدراتها على تولي المناصب القيادية واتخاذ القرارات المصيرية .
6. العمل نشر البرامج التوعية والتنموية التي تركز على أهمية المرأة بالمجتمع.
7. الاعتماد على ديننا الإسلامي الذي أكرم المرأة وركز على منحها كافة حقوقها.

الهوامش:

[1]زينب الميرغني ،المرأة بين الفتن والثورات ، ط1 ،دار اكتب للنشر والتوزيع ، مصر ،2022 ،ص230.
[2]مدحت أحمد محمد يوسف ، تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية (دراسة تأصيلية) ، ط1، المركز القومي للأصدارات القانونية ، مصر ، 2014، ص14.
[3]غسان عبدالخالق واخرون ، المرأة (التجليات وأفاق المستقبل) ، اوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر ، جامعة فيلادلفيا ، عمان ، 2016 ، ص213.
[4]المصدر السابق، ص14.
[5]فواد علي احمد ، وسائل الاعلام والمشاركة السياسية ، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان، 2017 ، ص169.
[6]عادل عبد الغفار ، الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة (رؤية تحليلية واستشرافية)، ط1 ، شركة الرسالة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2010 ، ص ص 21-22.
[7]نبراس المعموري، المرأة والربيع العربي (الحالة المصرية انموّجاً)، ط1 ،العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، 2013، ص71.
[8]نبراس المعموري، مصدر سبق ذكره ، ص ص 72-73.
[9]هويدا عدلي واخرون ، المشاركة السياسية للمرأة ، ط1، برنت رايت للدعاية والاعلان ،مصر ، 2017 ، ص38.
[10]نيبال عزالدين جميل واخرون ، التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 حتى 2020 ، العدد5 ، مجلة السياسة والاقتصاد ، السويس ، 2020 ، ص199.
[11]المصدر السابق نفسه ، ص38.
[12]زينب الميرغيني، مصدر سبق ذكره ، ص231.
[13]مدحت أحمد محمد يوسف ، مصدر سبق ذكره، ص42.
[14]نبراس المعموري، مصدر سبق ذكره، ص91.

[15]المصدر نفسه ، ص90.
*المجلسين هما المجالس الشعبية ، المجالس المحلية.
[16]هويدا عدلي واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص38.
[17]نيبال عزالدين جميل واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص211.
[18]دنيا وفا واخرون ، مشاركة المرأة في الحياة السياسية بمصر ودول اخرى ،
[19]الهام يونس احمد وهويدا مصطفى ، التنمية المستدامة والتمكين السياسي (واقع المرأة العربية) ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2021، ص6.
[20]نيبال عزالدين جميل واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص213.
[21]عادل عبدالغفار الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة (رؤية تحليلةأستشرافية) ، ط1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2009 ، ص102.
[22]عواطف عبدالرحمن واخرون، المرأة والاعلام في صعيد مصر (بحث أجتماعي) ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2016،ص95.
[23]نوال السعداوي ، الوجه العاري للمرأة العربية ، ط1 ، مؤسسة هنداوي سي أي سي ، المملكة المتحدة ، 2017 ، ص125.
[24]نبراس المعموري، مصدر سبق ذكره ، ص95.
[25]وصال نجيب العزاوي ، المرأة العربية والتغيير السياسي ، ط1 ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص28.
[26]مدحت احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص81.
[27]نبيال عزالدين واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص203.
[28]ابتسام سامي حميد ، الدور البرلماني للمرأة ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2015 ، ص37.
[29]غسان عبدالخالق واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص270.

[30]غسان عبدالخالق واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص272.
[31]معتصم تركي الضلاعين،الجندر (فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية) ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2020 ، ص79.
[32]غسان عبدالخالق واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص272.
[33]الهام يونس أحمد ،التنمية المستدامة والتمكين السياسي (واقع المرأة العربية) ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2021 ،ص 84.
[34]احمد بعلبكي قضايا ومعوقات التنمية (مقاربات في كتابين ، حول معوقات التنمية في لبنان) ، ط1، دار الفارابي ، بيروت ، 2007، ص127
[35]عادل عبد الغفار ، مصدر سبق ذكره ، ص33.

المصادر

أولاً: الكتب

1. زينب الميرغني ،المرأة بين الفتن والثورات ، ط1 ، دار اكتب للنشر والتوزيع ، مصر ، 2022.
2. مدحت أحمد محمد يوسف ، تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية (دراسة تأصيلية) ، ط1، المركز القومي للأصدارات القانونية ، مصر ، 2014.
3. غسان عبدالخالق واخرون ، المرأة (التجليات وأفاق المستقبل) ، اوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر ، جامعة فيلادلفيا ، عمان ، 2016.
4. فواد علي احمد ، وسائل الاعلام والمشاركة السياسية ، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان، 2017 [35].عادل عبد الغفار ، الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة (رؤية تحليلية واستشرافية)، ط1 ، شركة الرسالة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2010 .

5. نبراس المعموري، المرأة والربيع العربي (الحالة المصرية انموّجاً)، ط1 ،العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، 2013.
6. هويدا عدلي واخرون ، المشاركة السياسية للمرأة ، ط1، برنت رايت للدعاية والاعلان ، مصر ، 2017.
7. الهام يونس احمد وهويدا مصطفى ، التنمية المستدامة والتمكين السياسي (واقع المرأة العربية) ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2021.
8. عواطف عبدالرحمن واخرون ، المرأة والاعلام في صعيد مصر (بحث أجتماعي) ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2016.
9. نوال السعداوي ، الوجه العاري للمرأة العربية ، ط1 ، مؤسسة هنداوي سي أي سي ، المملكة المتحدة ، 2017.
10. وصال نجيب العزاوي ، المرأة العربية والتغيير السياسي ، ط1 ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012.
11. ابتسام سامي حميد ، الدور البرلماني للمرأة ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2015 .
12. معتصم تركي الضلاعين، الجندر (فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية) ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2020 .
13. الهام يونس أحمد ،التنمية المستدامة والتمكين السياسي (واقع المرأة العربية) ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2021.
14. احمد بعلبكي قضايا ومعوقات التنمية (مقاربات في كتابين ، حول معوقات التنمية في لبنان) ، ط1، دار الفارابي ، بيروت ، 2007.

ثانياًالدوريات والمجلات

1. نيبال عزالدين جميل واخرون ، التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 حتى 2020 ، العدد5 ، مجلة السياسة والاقتصاد ، السويس ، 2020.